الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

بالتعاون مع فرقة PRFU لمكافحة التميز و خطاب الكراهية و التعصب الديني

على الصعيد الوطني و الدولي و أثرها على الحقوق و الحريات

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بأن د/ بوقرة العمرية

قد شارك(ت) في أشغال الملتقى الوطني حول: " نحو تعزيز ثقافة سيادة القانون و تكريس مبادئ الديمقراطية "
المنظم من قبل فرقة مكافحة التميز وخطاب الكراهية والتعصب الديني على الصعيد الوطني والدولي وأثرها على الحقوق والحريات "
بكلية الحقوق والعلوم السياسية

يوم 21 مارس 2021 بتقنية التحاضر عن بعد

بمداخلة بعنوان " الحكم الراشد ودوره في الحد من الفساد في الجزائر "

عميد الكلية

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

أ.د / لجلط فواز

رئيس الملتقى

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
رئيس الملتقى

الأستاذ الدكتور دحية عبد اللطيف
أستاذ التعليم العالي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

بالتعاون مع فرقة PRFU "مكافحة التمييز و خطاب الكراهية و التعصب الديني على الصعيد الوطني و الدولي و أثرها على الحقوق و الحريات"

برنامج الملتقى الوطني الافتراضي الأول حول:

نحو تعزيز ثقافة سيادة القانون و تكريس مبادئ الديمقراطية

20 مارس 2021

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د .بداري كمال مدير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
باشراف: د .خضري حمزة عميد الكلية
رئيس الملتقى الوطني: د .عبد اللطيف دحية
رئيس اللجنة العلمية: د. لجلط فواز

جلسات الملتقى

جلسة الافتتاح **(من 09:30 إلى 10:00)**

القرآن الكريم
النشيد الوطني
كلمة السيد مدير الجامعة
كلمة السيد عميد الكلية
كلمة السيد رئيس الملتقى
كلمة السيد رئيس اللجنة العلمية للملتقى الوطني

جلسات الملتقى

الجلسة العلمية الثالثة (تعزيز الديمقراطية التشاركية) – رئيس الجلسة: أ.د. الطيب بلواضح (من 13:40 إلى 15:40)

لقب و اسم المتدخل	الجامعة / الهيئة	عنوان المداخلة	التوقيت
عديلة محمد الطاهر - جداي سليم	المسيلة	الديمقراطية التشاركية ومتطلبات الحكم الراشد في الجزائر	13:40 – 13:45
خوجة أسامة	المسيلة	الديمقراطية التشاركية كآلية لترشيد وترقية القرار	13:45 – 13:50
قزران مصطفى	أفلو	تكريس الديمقراطية التشاركية في المنظومة التشريعية الجزائرية	13:50 – 13:55
عرجون شوقي- سبروكي صيفية	المسيلة	تحديات المجتمع المدني في صنع القرار في ظل الديمقراطية التشاركية	13:55 – 14:00
رداوي عبد المالك - بونوة نادية	المسيلة	الديمقراطية التشاركية: مقاربة مفاهيمية ونظرية	14:00 – 14:05
بن نعيجة عز الدين	المسيلة	دور المجتمع المدني في صنع و اتخاذ القرار على المستوى المحلي	14:05 – 14:10
حورية قصعة - سهام حدادة	قالمة	المجتمع المدني وتحدياته في بلورة وتطوير الديمقراطية التشاركية في الجزائر	14:10 – 14:15
فيطس السعيد - مرابط حمو	خنشلة	آليات تعزيز الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد	14:15 – 14:20
علاء الدين قليل	سكيكدة	المجتمع المدني كمدخل لتوطين الديمقراطية التشاركية - المشاركة في صنع وتنفيذ القرار نموذجا	14:20 – 14:25
الطيب بلواضح - ميهوبي حورية	المسيلة	Participatory Democracy in The USA: Reinventing American Politics	14:25 – 14:30
عجابي إلياس- غضبان سمية	المسيلة	ضرورات تمكين المجتمع المدني في ظل تحديات الديمقراطية التشاركية	14:30 – 14:35
قرساس مروة - حمداني عبد الرزاق	تبسة	الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل مشاركة المواطن وفقا لآليات الحكم الراشد	14:35 – 14:40
بريش محمد عبد المنعم	الجزائر1	دور الدولة و المجتمع المدني في إرساء التشاركية لتحقيق دولة القانون	14:40 – 14:45
بقة عبد الحفيظ - ناصري مريم	المسيلة	مظاهر الأمن القانوني في تشريع العمل الجزائري	14:45 – 14:50
لجلط فواز - مقيرش محمد	المسيلة	الديمقراطية التشاركية بين التجسيد و مظاهر التجديد	14:50 – 14:55
قارة مولود- بخوش هشام	المسيلة- سوق أهراس	مبدأ سيادة القانون كضامن للحقوق و الحريات الأساسية	14:55 – 15:00
تونسي صبرينة	الجزائر 1	تدخل المجتمع المدني في المجال العمراني و تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية	15:00 – 15:05
إيمان أحمد - دنيا ثابت	المسيلة	دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز الحكم الراشد	15:05 – 15:10
بونويوة سمية – حميدوش آسيا	أم البواقي- المسيلة	القضاء الإداري و ثقافة تعزيز سيادة القانون	15:10 – 15:15
مشنف أحمد – قايد حفيظة	غليزان	مرافقة المؤسسة العسكرية للعملية الانتخابية و انعكاساته على الحياة السياسية في الجزائر	15:15 – 15:20
مصطفاوي كمال	البويرة	الديمقراطية التشاركية و فعاليات اليات ممارستها على المستوى المحلي	15:20 – 15:25
ضياف ياسمينة – سعيد سميرة	المسيلة	الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري بين النص والتطبيق	15:25 – 15:30
		اختتام الملتقى و تلاوة التوصيات	15:30 – 15:40

جلسات الملتقى

الجلسة العلمية الثانية (آليات المشاركة بين الدولة و المجتمع) – رئيس الجلسة: د. رضا مهدي (من 11:50 إلى 13:40)

لقب و اسم المتدخل	الجامعة / الهيئة	عنوان المداخلة	التوقيت
سيفون باية – واضح خضرة	المسيلة	دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد	11:50 – 11:45
غربي أحسن	سكيكدة	دور مبدأ عدم التمييز بين المواطنين في فرض سيادة القانون	11:55 – 11:50
لمشونشي مبروك - رياض بركات	تيسمسيلت	دور المجتمع المدني في تعزيز ثقافة سيادة القانون	12:00 – 11:55
موساوي فاطمة	المسيلة	دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية	12:05 – 12:00
دربال إكرام - عبد العالي حفظ الله	بجاية - المسيلة	القانون 20-05 كآلية لتكريس قيم التسامح	12:10 – 12:05
برابح السعيد - بوبعاية كمال	المسيلة	مكافحة الفساد كأحد دعائم سيادة القانون	12:15 – 12:10
توازي خالد- بوقرولة عبد الحكيم	المسيلة	مكافحة الرشوة كمظهر من مظاهر الفساد الاداري لتفعيل سيادة القانون في الجزائر	12:20 – 12:15
بوقرة السرية - عباسة نسمة	المسيلة - خنشلة	الحكم الراشد ودوره في الحد من الفساد في الجزائر	12:25 – 12:20
مريم بوشيربي - أسماء حفاص	خنشلة	دور المجتمع المدني في تفعيل سيادة القانون	12:30 – 12:25
بركات مولود	المسيلة	تكريس سيادة القانون في اطار هيئة الأمم المتحدة	12:35 – 12:30
سهيلة هادي - هناء قيصران	بسكرة	تفعيل سيادة القانون كآلية أساسية لمكافحة الفساد سنغافورة أنموذجا	12:40 – 12:35
نوال بوعبدالله – ياحي مريم	الجلفة- المسيلة	دور مكافحة الفساد في تعزيز سيادة القانون في التشريع الجزائري	12:45 – 12:40
زريقي امينة	مغنية	معالم الحكامة العقارية في اعداد ادوات التهيئة والتعمير	12:50 – 12:45
رضا مهدي - مراد فلاك	المسيلة - أم البواقي	القضاء على الفساد و تعزيز قيم النزاهة	12:55 – 12:50
سراي حورية - خرشي الهام	سطيف2	آليات مكافحة الفساد المالي و المؤسسي في ظل الحكومة الالكترونية	13:00 – 12:55
جعفر خديجة - خلوف عيشة	الجلفة	دور المجتمع المدني في إرساء القانون و تحقيق الحكم الراشد	13:05 – 13:00
عبد اللطيف دحية - سلماني حياة	المسيلة - عنابة	تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة كإحدى متطلبات إرساء دولة القانون	13:10 – 13:05
بن يلقاسم أحمد - معزيز عبد السلام	سطيف2 - بجاية	المحكمة الدستورية كإحدى ضمانات دولة القانون في الجزائر	13:15 – 13:10
حمزة بوحوية حويكر الصديق بن يحي	المسيلة- الجلفة	تعزيز مكانة المرأة في الجزائر ضمانة لدولة القانون	13:20 – 13:15
حكام محمد - عزوزي بن عوزو	بسكرة - الجلفة	تعزيز قيم التسامح و نبذ الكراهية و التعصب في التشريع الجزائري إحدى ضمانات دولة القانون	13:25 – 13:20
لدغش سليمة – لدغش رحيمة	الجلفة	المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية	13:30 – 13:25
معمري منيرة	بومرداس	سيادة القانون أبرز مقومات الحوكمة	13:35 – 13:30
		مناقشة عامة	13:40 – 13:35

جلسات الملتقى

الجلسة العلمية الأولى (سيادة القانون و المفاهيم ذات الصلة) – رئيس الجلسة: د. رابعي إبراهيم (من 10:00 إلى 11:50)

لقب و اسم المتدخل	الجامعة / الهيئة	عنوان المداخلة	التوقيت
عبد المجيد صغير بيرم	المسيلة	واقع ومعوقات الديمقراطية التشاركية على مستوى المؤسسة الاقتصادية	10:00 – 10:05
طاهير رابح	بجاية	متطلبات احترام حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون	10:05 – 10:10
حمايتي صباح - إسماعيل فريجات	المسيلة - عنابة	سيادة القانون بين إقرار الحقوق وتكريس تطبيقها في التشريع الجزائري	10:10 – 10:15
طهاري حنان - بوزيدي أحمد التجاني	الأغواط	تطورات مفهوم دولة القانون و الديمقراطية و التحديات المطروحة	10:15 – 10:20
هندون سليماني	الجزائر1	مقتضيات الشرعية الدستورية و حقوق الإنسان بين سمو الدستور و سيادة القانون	10:20 – 10:25
مرزاقة قراس	قسنطينة3	مفهوم الديمقراطية بين المقاربة الدستورية والمقاربة السوسيولوجية	10:25 – 10:30
تبينة حكيم	سطيف2	مبدأ إستقلالية القضاء ودوره في تحقيق الأمن القضائي في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020	10:30 – 10:35
رابعي إبراهيم	المسيلة	ضمانات الأمن القضائي في الجزائر ومعوقات تجسيده	10:35 – 10:40
بهلول خالد	مستغانم	العلاقة التكاملية بين الأمن القضائي و سيادة القانون " الجزائر نموذجا"	10:40 – 10:45
غرس الله كريمة	الجزائر1	سيادة القانون و حقوق الإنسان	10:45 – 10:50
هلتالي أحمد	المسيلة	سيادة القانون من خلال مبدأ وفكرة دستورية القوانين - إجراء الدفـــع بعـدم الدستورية نموذجا	10:50 – 10:55
عمارة عمارة	المسيلة	سيادة القانون الوطني في العلاقات القانونية الخاصة ذات العنصر الأجنبي	10:55 – 11:00
عبد اللطيف والي - فايزة جروني - يوسف شبل	المسيلة - الوادي	مبدأ سمو الدستور في الحالات غير العادية	11:00 – 11:05
ولهي المختار – بباح ابراهيم	المسيلة – الجزائر1	تعزيز سيادة القانون شرط لتحقيق التوازن بين العدالة والأمن	11:05 – 11:10
بن لقريشي مصطفى	المسيلة	مقاربة تحليلية للعلاقة بين الأمن القضائي وسيادة القانون	11:10 – 11:15
مقروف محمد - خليل بوعكاز	المسيلة - مغنية	سيادة القانون كمبدأ دولي	11:15 – 11:20
حمريط عبد الغني	المسيلة	دور الحركة الجمعوية في ترسيخ ثقافة سيادة القانون	11:20 – 11:25
خضري حمزة - مقدم ياسين	المسيلة	تعزيز الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر ... ضمانة لتكريس دولة القانون	11:25 – 11:30
ضريفي نادية - نوارة قرير	المسيلة	وسيط الجمهورية ضمانة لتكريس دولة القانون	11:30 – 11:35
فاضلي سيد علي – لوافي السعيد	المسيلة	جهود الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات تكريس دولة القانون	11:35 – 11:40
بوعمرة ابراهيم	جامعة سوسة	الديمقراطية التشاركية كآلية لدعم الحوكمة المحلية في الجزائر	11:40 – 11:45
		مناقشة عامة	11:45 – 11:50

الملتقى الوطني الافتراضي الموسوم بـــ:
ثقافة سيادة القانون وتكريس مبادئ العدالة الديمقراطية"
يومي 20 مارس 2021.

المحور المشاركة: آليات المشاركة بين الدولة والمجتمع" القضاء على الفساد كأحد دعائم سيادة القانون"
عنوان المداخلة: الحكم الراشد ودوره في الحد من الفساد في الجزائر.

الاسم واللقب: بوقرة العمرية	**الاسم واللقب:** عبابسة نسمة
الدرجة العلمية: أستاذ محاضر قسم أ	**الدرجة العلمية:** طالبة دكتوراه
المؤسسة: جامعة محمد بوضياف المسيلة	**المؤسسة:** جامعة عباس لغرور خنشلة
البريدالإلكتروني: lamria04@gmail.com	**البريد الاكتروني:** nesmaababsa@gmail.com

ملخص:

عد الفساد بشتى صوره من أبشع الظواهر المنتشرة في جميع بلدان العالم، وعاملا أساسيا في انهيار وسقوط أغلب الحضارات والأنظمة، وقد استفحل اليوم بالشكل الذي جعل الاهتمام به يتزايد، فحتى أساليبه باتت متطورة ومتقنة يتعذر معها على كشف الضالعين فيه، والجزائر كغيرها من دول العالم لم تكن بمنئ عن مرض العصر، فلقد طالها الفساد وتغلغل في دواليب إدارتها وهيئاتها الحكومية.

ولما كان الحكم الراشد طرفا أساسيا في عملية رسم السياسات العمومية، وترجمة لطموحات المواطنين، سارعت الجزائر إلى تبني هذا الأخير ضمن استراتيجياتها الوطنية كأحد الآليات الحديثة لمكافحة الفساد بشتى صوره، من خلال الاعتماد على مجموعة من المبادئ الإستراتيجية الكفيلة بمكافحة الفساد كمبدأ الشفافية، وكذلك مبدأ المساءلة، بالإضافة إلى مبدأ سيادة القانون ومبدأ المشاركة.

وبناءا على ما تقدم يمكن طرح الإشكال حول مدى فعالية مبادئ الحكم الراشد في محاربة الفساد في ظل المتغيرات المطروحة ؟.

وللإجابة على الإشكال المطروح سيتم تقسيم هذا الموضوع إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: الإطار ألمفاهيمي للحكم الراشد

المحور الثاني: مساهمة الحكم الراشد في الحد من الفساد

الكلمات المفتاحية:

الفساد؛ الحكم الراشد؛ سيادة القانون؛ الدولة.

Summary:

Corruption in various forms is considered one of the ugliest phenomena spread in all countries of the world, and a fundamental factor in the collapse and fall of most civilization and regimes, and today it has exacerbated in manner that has made interest in it increasing, as even its methods have become sophisticated and elaborate, with which it is impossible to detect those involved it.

Algeria, like other countries of the world, was not immune to the disease of the times, as it was affected by corruption and permeated the wheels of its administration and governmental bodies.

And since good governance is a fundamental part in the process of public policy- making and translation of the aspirations of citizens, Algeria hastened to adopt the latter as part of its national strategies as one of the modern mechanisms to combat corruption in all its forms.

By relying on a set of strategic principles to combat corruption, such as the principle of transparency, as well as the principle of accountability, in addition to the principle of rule of law and participation.

Based on the above, problems can be raised about the effectiveness of the principles of good governance in fighting corruption in light of the proposed changes. a

In order to answer the problem at hand, this issue will be divided into two main axes:

The first axis: Conceptual framework for good governance.

The second axis: the contribution of good governance to curbing corruption.

Key words :

Corruption ; good governance ; Rule of Law ; country.

مقدمة:

يعتبر الفساد في الجزائر من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية، والذي يعد العائق الرئيسي أمام استقرار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك البيئي في الجزائر.

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبلها لمحاربة الفساد وملاحقة المتورطين فيه من خلال سن ترسانة قانونية مرصودة لمكافحة هذه الظاهرة، وكذا مصادقة الجزائر على مختلف المعاهدات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة أوجه الفساد محليا ودوليا، غير أن هذه المجهودات لم تواكب هذه الظاهرة، بل إن حجم الفساد ازداد ودائرته اتسعت، وجرائمه انتشرت خاصة مع بداية انطلاق المشاريع التنموية في مطلع القرن الحالي.

وبناءا على ما تقدم يمكن طرح الإشكال حول مدى فعالية مبادئ الحكم الراشد في محاربة الفساد في ظل المتغيرات المطروحة ؟

يتفرع عن هذه الإشكالات عدة تساؤلات فرعية أهمها:

ما لمقصود بالحكم الراشد، فيما تتمثل أبعاد الحكم الراشد؟

ماهي أركان الحكم الراشد؟

ما المقصود بمبادئ الحكم الراشد؟

وللإجابة على الإشكال المطروح سيتم تقسيم هذا الموضوع إلى محورين أساسيين، نخصص المحور الأول للإطار ألمفاهيمي للحكم الراشد، لنتناول في المحور الثاني مساهمة الحكم الراشد في الحد من الفساد.

المحور الأول: الإطار ألمفاهيمي للحكم الراشد

يرتبط ظهور مفهوم الحكم الراشد بالتغيير الذي حدث في طبيعة دور الدولة التي لم تعد هي الفاعل الرئيسي الوحيد في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون يشاركون هذه الأخيرة في صنع القرار كمنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، كما ارتبط مفهوم الحكم الراشد بتطور علم الإدارة وعم السياسة، وللإحاطة بمفهوم الحكم الراشد لابد من التطرق أولا لتعريف الحكم الراشد، ثانيا أبعاد الحكم الراشد، وثالثا أركان الحكم الراشد.

أولا: تعريف الحكم الراشد

يعد مصطلح الحكم الراشد من المصطلحات التي أثارت جدلا أكاديميا بين الباحثين، والمنظمات الدولية نظرا لعدم وجود مفهوم دقيق ومتفق عليه بمصطلح الحكم الراشد، وفي هذا الصدد ظهرت عدة تعريفات للحكم الراشد، نحاول إبراز أهمها:

01/ تعريف المؤسسات الدولية للحكم الراشد: بادرت بعض المؤسسات الدولية إلى تعريف الحكم الراشد، أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي لعام 1992، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعليه سوف نحاول التطرق لتعريفات الحكم الراشد من قبل هذه المؤسسات.

يعرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد على أنه: "ذلك الأسلوب الذي يتضمن سيادة القانون وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام ومحاربة الفساد كونه الإطار العام الملائم الذي يمكن اقتصاديات الدول من تحقيق التنمية". (غداوية رشيد: تطبيق الحكم الراشد في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الدولة المؤسسات العمومية، إشراف سعاد غاوتي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2014/ 2015، ص 27.)

ويعرف البنك الدولي لعام 1992 الحكم الراشد أنه: " ممارسة السلطة السياسية في إدارة شؤون الدولة". (عياض عبد الباري: آليات الحكم الراشد كأداة لمكافحة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 1، جانفي 2019، ص 171.)

أي الطريقة التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأية بلد معنية بالتنمية، ويقصد بها تلك الإجراءات والتصرفات التي تضمن تكثيف كل الجهود في إدارة الاقتصاد وموارده الاجتماعية لتحقيق التنمية، ثم طرح". (العشاوي عبد العزيز: الحكم الراشد ومكافحة الفساد، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، ص 146.)

أما بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد عرف الحكم الراشد بأنه: "حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها أيضا، من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين". (بقشيش علي: إشكالية الفساد الإدارية على برنامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، تخصص التنظيم الإداري والسياسي، إشراف عقيلة ضيف الله، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012، ص 155.)

كما تعرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية الحكم الراشد على أنه: مجموعة القيم والقواعد والمؤسسات والعمليات التي يحاول من خلالها الأفراد والمنظمات الوصول إلى أهداف مشتركة واتخاذ القرارات وبسط السلطة والمشروعية وممارسة السلطات.(لحبيب بلية: نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية 2011- 2016، مجلة القانون، المجلد 07، العدد 01، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي غليزان، 2018، ص 120- 121.)

أما عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فنجدها ترى أن الحكم الراشد يتمثل في مدى شرعية الحكومية وقدرتها على احترام حقوق الإنسان وبناء علاقة تشاركية تعاونية بين الجهات الرسمية وغير الرسمية، ترتكز في محتواها على قيم المساءلة والشفافية والرقابة كنمط للحكم والتسيير العقلاني من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (حسيني ليلى: معضلة الفساد وإشكالية بناء الحكم الراشد في إفريقيا، مجلة أكاديميا، العدد الرابع، جامعة الشلف، 2016، ص

02/ التعاريف الأكاديمية للحكم الراشد: تعدد التعاريف الأكاديمية لمصطلح الحكم الراشد نذكر بعضها بشيء من الإيجاز:

يعرف جان كومان الحكم الراشد على أنه: "عقد اجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشاده لشؤون الحكم"(تيميزار كمال: الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر، العدد الرابع، جوان 2015، ص 126.)

وعرفه فرنسو كزافييه على أنه :"شكل جديد من التسيير الفعال؛ بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانو وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض، وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات". (بوحنية قوي: بن ناصر بوطيب: الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الرابع، جامعة باتنة، ديسمبر 2014، ص 63.)

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الحكم الراشد على أنه بمثابة تطبيق لنظم الإدارة الرشيدة التي تساهم في الرفع من كفاءة أداء المؤسسات الحكومية، كل هذا من أجل زيادة معدلات الجودة وتنمية الوعي بمدركات الإصلاح لدى العاملين في المصالح الحكومية.

ثانيا: أبعاد الحكم الراشد

تتعدد أبعاد الحكم الراشد وتختلف من ميدان إلى أخر وبحسب التوجهات المراد تحقيقها، لعل أهمها:

01/ البعد السياسي: يرتبط البعد السياسي بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، يساهم هذا البعد في إرساء معالم النظام الديمقراطي، والذي يعد شرطا في بناء الحكم الراشد.

02/ البعد الاقتصادي والاجتماعي: وهو ذلك البعد المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومدى تأثيرهما في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة أخرى، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة ثالثة.

03/ البعد القانوني: وهو البعد المتعلق بسيادة القانون ومحاربة الفساد واستقلالية القضاء وأمن المستثمرين. (عياض عبد الباري، بن ساسي محمد يحي: المرجع السابق، ص 171 .)

03/ البعد التقني: هو ذلك البعد الذي يخص أعمال الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفاعليتها، وتعد ركيزة للرشادة الإدارية التي تفرض استقلالية الإدارة عن السلطة المالية والسياسي، ولا يخضع الموظفون إلا لواجباتهم ويكون معيار اختيارهم هو الكفاءة. (بوحنية قوي، بن ناصر بوطيب، المرجع السابق، ص 63.)

ثالثا: أركان الحكم الراشد

تتمثل أركان الحكم الراشد فيما يلي:

01/ الدولة: تشمل الدولة السلطة التشريعية، السلطة القضائية، المصالح العمومية والقوات المسلحة. (جربو سارة، بوفليح نبيل: دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد02، جامعة الشلف، 2018، ص ص 125.)

وما يهم الحكم الراشد هو مدى قدرة الدولة على توفير الأطر التشريعية والقانونية التي تسمح بالمشاركة وفتح المجال للمواطنين في اتخاذ القرارات التي تخص معالجة مشاكلهم وأن تعطي صلاحيات إدارية وكذبك مالية لهيئات الحكم لتقوم بوظائفها، وحلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف والمؤسسات الرسمية.(لعجال ليلى: واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الديمقراطية والرشادة، إشراف مصطفى بخوض، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010، ص 51.)

02/ المجتمع المدني: إن تفعيل الحكم الراشد في الدولة يقتضي ضرورة تحقيق التعاون بين مختلف الفاعلين، الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك في ظل وجود علاقة بين هذه الفواعل القائمة لى أساس التفاوض والإجماع حول القضايا الكبرى للمجتمع.

وبالتي فالمجتمع المدني يعد الدعامة الأساسية للنهوض بالمجتمعات، وبالتالي فهو الإطار العام الذي يمتد يربط بين الأفراد والدولة.

ويقصد بالمجتمع المدني مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح مشتركة، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، التراضي، وكذلك التسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف.

ويضم المجتمع المدني كل الروابط والجمعيات التي تنظم بها المجتمع نفسه بصورة طوعية، وهي تشمل النقابات، المنظمات غير الحكومية، الجمعيات النسائية والثقافية واللغوية والدينية، والجمعيات الخيرية، ورابطات رجال الأعمال، النوادي الاجتماعية والرياضية والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمعات المحلية، جماعات البيئة، والروابط المهنية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث السياسية ووسائل الإعلام وتدخل فيها أيضا الأحزاب السياسية، وإن كانت تعد جزءا من المجتمع المدني ومن الدولة على حد سواء في حال تمثيلها في البرلمان. (لحبيب بلية: المرجع السابق، ص ص 115- 116.)

03/ القطاع الخاص: لقد أصبحت معظم دول العالم تدرك أهمية القطاع الخاص، باعتباره المورد الرئيسي للفرص التي تفتح كل المجالات الاقتصادية لمحاربة البطالة وتشغيل اليد العاملة على كافة مستوياتها، وذلك من خلال المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف.

وبالتالي فإننا نجد أن القطاع الخاص يعمل إلى جانب الدولة والمجتمع المدني على تحقيق التنمية المستدامة، وكل هذا من أجل توفير فرص العمل والتخفيف من البطالة، بالإضافة إلى توفير الخيرة والمال والمعرفة. (زهير عبد الكريم الكابد: الحكمانية "قضايا وتطبيقات"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 47.)

المحور الثاني: مساهمة الحكم الراشد في الحد من الفساد

تعد مبادئ الحكم الراشد من أهم الاستراتيجيات الهامة للوقاية من الفساد ومكافحته، باعتبار أن الفساد ظاهرة ناتجة عن فشل في إدارة الحكم وسوء استخدام السلطة، وعليه سوف نحاول في هذا المحور التطرق لكل مبدأ من مبادئ الحكم الراشد ودوره في مكافحة الفساد والوقاية منه بشتى صوره، أولا الشفافية ودورها في الحد من الفساد، ثانيا المساءلة ودورها في الحد من الفساد، ثالثا المساواة ودورها في الحد من الفساد.

أولا: الشفافية ودورها في الحد من الفساد

يعتبر تطبيق مبدأ الشفافية وسيلة ناجحة للمساهمة في الكشف والقضاء على الفساد بمختلف ر، فمن خلاله يمكن طرح القضايا العامة سواء كانت تهم عينة من المجتمع أو كله على الرأي العام، ليتم مناقشتها بحرية وتبادل الأفكار حولها وتداول المعلومات الأمر الذي يؤدي حتما إلى إدراك ما يحدث على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية.

والمقصود بالشفافية هنا حرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإفصاح عنها، وتترسخ الشفافية بترسخ حرية التعبير. (بن حسين سليمة، الحوكمة دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد العاشر، جامعة الوادي، 2015، ص 255.)

وعليه نجد الشفافية تساهم في الكشف عن الحقائق واطلاع المواطنين المهتمين على تفاصيل تلك الحقائق، كما تسمح لهم بالإطلاع على سياسات الحكومة خاصة ميزانية الدولة من خلال وسائل الإعلام المختلفة والتي تلعب درا هاما في الكشف عن الفساد الحكومي

وبالتالي إنه كلما أتيحت المعلومة كلما زاد ذلك من فرص الرقابة على منفذي السياسات الحكومية وعلى الكشف عن أي خلل يمكن أن يحدث فيما يكبح انتشار الفساد. (جربو ساره، بوفليح نبيل: المرجع السابق، ص ص 127- 128.)

ثانيا: المساءلة ودورها في الحد من الفساد

تعد المساءلة من الآليات الجد مهمة لمكافحة الفساد سواء كانت على المستوى الحكومي أو على المستوى المؤسساتي.

ويقصد بها حق المواطنين في الحقوق على التقارير والمعلومات اللازمة عن عمل كل من يعمل في إدارة الحياة العامة "نواب، وزراء، موظفين حكوميين، أصحاب مناصب، مؤسسات"، بغية التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق والقيم ووظائفهم ومهامهم بموجب القانون.

فمن خلالها يمكن محاسبة المسئولين على أعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم وكشف حساباتهم، وإتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أية نقطة غامضة أو تهم موجهة إليهم سواء كانوا منتخبين أو معينين، وينطبق الأمر كذلك على المؤسسات العامة والخاصة، حيث أن المسئولون في هذه الحالة مطالبون بالإجابة على أية تساؤلات يقدمها المواطنون أو المستفيدون من الخدمة، وهو الأمر الذي يؤدي حتما إلى الكشف عن التقصير أو الفشل في أداء الخدمة، أو الاختلاس أو غير ذلك.

وتجدر الإشارة هنا أن هناك عدة أنواع من المساءلة منها المساءلة البرلمانية والمساءلة القضائية، وكذالك مساءلة الرأي العام. (جربو ساره، بوفليح نبيل: المرجع السابق، ص 128.)

ثالثا: المساواة ودورها في الحد من الفساد

تعتبر المساواة من أنبل القيم الإنسانية التي اهتدت لها عقول البشر واتفقت عليها. (ليلى قايد: الرضائية في المواد الجزائية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الجنائي، إشراف معوان مصطفى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015، ص 199.)
والتي شغلت قريحة الفلاسفة والمفكرين منذ الأزل فأرسوا قواعدها وطالبوا بها، وكافحوا من أجل تطبيقها، وتظهر قيمة المساواة بكونها مرتبطة بتنظيم المجتمع، بحيث أن أساس المجتمع القوي والقويم تفترض المساواة بين أفرادها، ومن المجالات التي تظهر فيها قيمة المساواة مجال القانون باعتباره حامي الحقوق، وموجب الالتزامات، فإذا ما تساوى الجميع هاتين الأخيرتين، كنا بصدد المساواة الحقة. (اشرف رمضان عبد الحميد: الوساطة الجنائية ودورها في إنهاء الدعوى العمومية "دراسة مقارنة"، دار أبو مجد للطباعة، مصر، 2007، ص139.)
ويقصد بالمساواة في هذا المجال تكافئ الفرص أمام الجميع من أجل الاضطلاع بأدوارهم في تسيير الشؤون العمومية كل في مكانه وحسب مؤهلاته، وهذه المساواة أمام القانون كونها الإطار العام لهذه الأخيرة بمختلف صورها، إذ أن تحقيقها يتطلب وجود نصوص قانونية بدءا بالدستور كأسمى وثيقة في الدولة، وذلك أن جميع الأفراد متساوون أمام القانون ولهم الحق في المشاركة في تسيير شؤونهم دون استثناء، وكذلك مشاركتهم في إدارة الحكم

كما تشمل المساواة كذلك مساواة الدولة في معاملة الكل وأن تحمي حقوق الجميع بدون تمييز أو تهميش أو محسوبية، وأن الجميع يتمتع بحقوق المراجعة والتصويت نفسه في حال ميز

المسئوولين بين الأفراد، وهذا ما يساهم دون شك في محاربة الفساد بشتى صوره والوقاية منه في كافة مؤسسات الدولة. (فرج شعبان: المرجع السابق، ص 27.)

الخاتمة:

ختاما لهذه الورقة البحثية يمكن القول أن الفساد يعد من أهم عوائق تحقيق التنمية في الجزائر، وذلك راجع إلى فشل الدولة في تجسيدها لإستراتيجية شاملة واضحة المعالم قائمة على الإصلاحات الجذرية

غير أنه وفي إطار الإصلاحات السياسية و الدستورية سعت الجزائر إلى تبني مبادئ الحكم الراشد وذلك للتوسيع من مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، التي هي بمثابة آلية فعالة للوقاية من الفساد ومكافحته، هذا ما يستوجب تعزيز مكانة الحكم الراشد وتطوير الحوار الفكري حول ضرورة التكريس الفعلي لمبادئه من أجل الوصول إلى موقع الخلل ومعالجتها للمساهمة في مكافحة الفساد داخل الإدارة العمومية الجزائرية وهو ما يحقق التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

01/ أشرف رمضان عبد الحميد:

الوساطة الجنائية ودورها في إنهاء الدعوى العمومية "دراسة مقارنة"، دار أبو مجد للطباعة، مصر، 2007.

02/ زهير عبد الكريم الكابد:

الحكمانية "قضايا وتطبيقات"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

ثانيا: الرسائل الجامعية

01/ بقشيش علي:

إشكالية الفساد الإدارية على برنامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، تخصص التنظيم الإداري والسياسي، إشراف عقيلة ضيف الله، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012.

02/ غداوية رشيد:

تطبيق الحكم الراشد في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الدولة المؤسسات العمومية، إشراف سعاد غاوتي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2014/ 2015.

03/ لعجال ليلى:

واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الديمقراطية والرشادة، إشراف مصطفى بخوض، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010.

04/ ليلى قايد:

الرضائية في المواد الجزائية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الجنائي، إشراف معوان مصطفى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015.

ثالثا: المقالات العلمية

01/ بوحنية قوي: بن ناصر بوطيب:

الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الرابع، جامعة باتنة، ديسمبر 2014.

02/ تيميزار كمال:

الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر، العدد الرابع، ، جوان 2015.

03/ جربو سارة، بوفليح نبيل:

دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد02، جامعة الشلف، 2018.

04/ بن حسين سليمة:

الحوكمة دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد العاشر، جامعة الوادي، 2015.

05/ حسيني ليلى:

معضلة الفساد وإشكالية بناء الحكم الراشد في إفريقيا، مجلة أكاديميا، العدد الرابع، جامعة الشلف، 2016.

06/ العشاوي عبد العزيز:

الحكم الراشد ومكافحة الفساد، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01.

07/ عياض عبد الباري:

آليات الحكم الراشد كأداة لمكافحة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 1، جانفي 2019.

08/ لحبيب بلية:

نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية 2011- 2016، مجلة القانون، المجلد 07، العدد 01، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي غيلزان، 2018.